استقبالات نائب الأمير

استقبل سمو نائب الامير وولي العهد الشيخ نواف الاحمد في ديوانه بقصر السيف صباح أمس رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي.

كما استقبل سمو نائب الامير رئيس مجلس الوزراء بالانابة وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد الصباح، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء فيصل الحجي، ووزير الداخلية الشيخ جابر الخالد، ووزير الاعلام الشيخ صباح الخالد، ووزير الدولة لشؤون الاسكان وزير الدولة لشؤون مجلس الامة عبدالواحد العوضي، ووزيرة التربية وزيرة التعليم العالي نورية الصبيح، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الاشغال العامة موسى الصراف، ووزير الكهرباء والماء وزير النفط بالوكالة محمد العليم، ووزير التجارة والصناعة فلاح الهاجري، ورئيس جهاز متابعة الاداء الحكومي الشيخ محمد العبدالله المبارك والامين العام المساعد لامانة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء الشيخ عبدالله سالم العلي.

... ومستقبلاً جابر المبارك ومحمد الصباح

ولي العهد مستقبلاً الخرافي

... وأعضاء الحكومة

محمد الصباح يتلقى عدداً من الرسائل

تلقى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد الصباح رسالة خطية من وزير خارجية المملكة المتحدة ديفيد مليبند، تتصل بالعلاقات الثنائية بين البلدين وبحث سبل تطويرها.

كما تلقى الشيخ د. محمد الصباح رسالة مماثلة من وزير خارجية أوكرانيا السابق أرسيني ياتسينيوك. وعلى صعيد متصل تلقى الشيخ الدكتور محمد الصباح رسالتين خطيتين من كل من وزيرة خارجية جمهورية كرواتيا كولندا كرابر كيتاروفتش، ومن وزير خارجية مملكة تايلند نيتيا بيبيولسونغرام.

الداخلية: تسخير جميع الإمكانات لخدمة الحجاج العائدين

محمد الصبر

قال الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية العقيد محمد الصبر، ان الوزارة تسخر جميع طاقاتها البشرية والمادية لخدمة الحجاج العائدين الى البلاد، بعد أدائهم مناسك الحج.

وأضاف العقيد الصبر لـ (كونا)، إن وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد أصدر تعليماته وتوجيهاته لتوفير الطاقات البشرية والمادية، تسهيلا لإجراءات دخول الحجاج العائدين من الأراضي المقدسة الى البلاد من المنافذ الجوية والبرية، الذين بدأ توافدهم يوم السبت الماضي.

ودعا الحجاج العائدين وذويهم الى اتباع ارشادات رجال الأمن، تلافيا للازدحامات المرورية وعدم تعطيل اجراءات الدخول.

وثمن العقيد الصبر للقيادة السعودية تلك الجهود الجبارة التي بذلتها من أجل انجاح موسم الحج، والتي تكللت بفضل من الله تعالى، من دون أي حوادث أو أوبئة تذكر، موضحا أن هذه النتائج ما أتت الا من حرص القيادة السعودية، وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، على راحة ضيوف الرحمن وسلامتهم.

«اتحاد عمال الكويت»: العولمة والبطالة وتوحيد الصفوف من أبرز التحديات

أثبت وجوده على الصعيدين العربي والعالمي

يحرص الاتحاد العام لعمال الكويت على استطلاع خطواته السابقة للعمل على تقويمها والاستفادة من الأخطاء إن وجدت، وتدعيم نواحي القوة، مثله في ذلك مثل كل المؤسسات التي تحرص على سلامة مسارها واداء رسالتها على أكمل وجه.

أكد الاتحاد العام لعمال الكويت في بيان أصدره بمناسبة احتفاله بمرور أربعين عاماً على تأسيسه أن الفترة الماضية اتسمت بالعمل الجاد، وأثبت الاتحاد خلالها وجوده بفرض الحركة النقابية في هذه الفترة وتأديتها دورا عالميا بارزا بالمشاركة في مؤتمرات العمل الدولية.

وجاء في البيان «في هذا اليوم، ونحن نحتفل بالذكرى الاربعين لنشوء اتحادنا العام، لابد لنا من نظرة سريعة الى الوراء نستطلع فيها خطواتنا السابقة، نجاحاتنا وعثراتنا، لكي نستشرف من خلالها معالم طريقنا المستقبلي وخطواتنا اللاحقة، فان اربعين سنة ليست في الحقيقة سوى فترة وجزية، لكنها بالنسبة إلينا تعتبر تاريخا قائما بذاته، ولقد عملنا خلالها ما بوسعنا من اجل تثبيت اقدام حركتنا النقابية، واثبات وجودها، وابراز صورتها الديموقراطية واستقلاليتها، ولم تكن المهمة سهلة، فالمعلوم ان النقابات الكويتية كانت اول التنظيمات النقابية التي نشأت على الساحة الخليجية، وقد استمرت فترة طويلة وحيدة على هذه الساحة، ولكنها شكلت على الدوام نموذجا يقتدى به، وشجعت وساهمت في دعم عمال البلدان المجاورة الشقيقة، الى ان تمكن البعض من تشكيل تنظيماته النقابية، وهذا انتصار لهم ولنا، نعتز وبفتخر به، ونأمل ان يتسع ليشمل جميع دول مجلس التعاون الخليجي».

واوضح البيان دور الاتحاد على الصعيد الداخلي إذ «كان للرعيل الاول من النقابيين الكويتيين الفضل الاكبر في تحقيق وحدة الطبقة العاملة الكويتية، ورص صفوفها وانشاء الاطر التنظيمية لها، وتوحيد هذه الاطر في مؤسسة واحدة هي الاتحاد العام لعمال الكويت الذي نعمل من خلاله اليوم ولابد لنا في هذه المناسبة ان نوجه الى هؤلاء الرجال الكبار، الذين مازالوا بيننا وأولئك الذين توفاهم الله إلى رحمته تعالى، تحية اكبار واجلال لكل الأعمال والتضحيات التي قدموها من أجل الوصول بالحركة النقابية إلى ما هي عليه اليوم، لقد تمكنت حركتنا النقابية خلال هذه الحقبة من الزمن من فرض وجودها، وإبراز موقعها ودورها المميز بين مؤسسات المجتمع المدني، وأصبحت تحظى بالتقدير والاحترام من قبل السلطات السياسية، والهيئات والمنظمات الشعبية على السواء».

وذكر البيان بانجازات اتحاد العمال على الصعيد العربي إذ «كان للحركة النقابية الكويتية مواقف مشرفة في دعم قضايا الامة العربية، وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني الشقيق، ولعبنا دورنا بكفاءة، وكان دائما دورا ايجابيا، في إطار الحركة النقابية، سواء داخل الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، أو في مؤتمرات منظمة العمل العربية، أو في إطار الاتحادات المهنية، وبالمشاركة في مختلف النشاطات والمناسبات الخاصة للطبقة العاملة العربية وحركتها النقابية».

أما على الصعيد العالمي، فقد أدى الاتحاد «دورا ايجابيا مهما جعلنا نكسب ثقة الحركة النقابية الدولية بجميع أطرافها، سواء من خلال مشاركاتنا في مؤتمرات العمل الدولية، أو من خلال العلاقات الودية التي تربطنا بالعديد من المنظمات الوطنية والاقليمية في مختلف القارات، إننا عندما ننظر بعين الرضا إلى ما حققناه من نجاحات وانجازات خلال الأربعين سنة المنصرمة من عمرنا، لا ننسى ابدا الصعوبات والعراقيل الكثيرة التي اعترضتنا والتي كنا دائما نتعامل معها بهدوء وموضوعية، وبروح الديموقراطية والتعاون والانفتاح، ونتغلب عليها بصبر وثبات لنتابع الطريق، واضعين نصب أعيننا مصالح عمالنا، والمصالح العليا لهذا الوطن، فإن حركتنا النقابية، وعلى رأسها الاتحاد العام لعمال الكويت، تواجه اليوم تحديات كبيرة تتطلب الكثير من التكاتف والتلاحم ووحدة الصف لمواجهتها، والتصدي لكل المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية الناتجة عنها. وتأتي في مقدمة هذه التحديات انعكاسات العولمة وفتح التجارة الخارجية على اقتصادنا الوطني، وما ينتج عنها من مشاريع الخصخصة وتأثيراتها على العمالة الوطنية، وتفشي البطالة في مجتمعنا الكويتي وغلاء الاسعار وتكاليف المعيشة، ومحاولات زيادة الضرائب والرسوم وتخفيض الخدمات الاجتماعية».

ولفت البيان الى ان اهم «هذه التحديات ايضا توحيد صفوف الطبقة العاملة والحركة النقابية تحت مظلة الاتحاد العام لعمال الكويت، بعد الاتساع الكبير الذي شهدته خلال السنوات الاخيرة. هذا بالاضافة الى محاولات الحد من الحقوق والحريات النقابية التي نصت عليها القوانين والاتفاقيات العربية والدولية، وكفلها دستور دولة الكويت».

وختم البيان بالقول «إننا بهذه المناسبة العزيزة على قلوبنا، نعاهد الطبقة العاملة الكويتية وحركتها النقابية على المضي قدما لنتابع المسيرة جنبا الى جنب، بنفس الروح الايجابية البناءة التي عملنا بها طوال الفترة السابقة، محتفلين معا بنجاحاتنا ومتحملين اعباء المصاعب والعراقيل التي تعترضنا ومتكاتفين في سبيل التغلب عليها وتحقيق المزيد من التقدم والنجاح لشعبنا الكويتي وحركتنا النقابية».

الاتحاد أدى دوراً ايجابياً كسب به ثقة الحركة النقابية الدولية

كان للرعيل الأول من النقابيين الكويتيين الفضل الأكبر في تحقيق وحدة الطبقة العاملة الكويتية

الكويت تدعو إلى نقل التكنولوجيا الحديثة للدول النامية

لتتمكن من حماية البيئة البحرية ومواردها الطبيعية

خلال مناقشة بند «المحيطات وقانون البحار» لدى الأمم المتحدة، أكدت الكويت أن حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها مسألة مهمة جداً.

مشعل السعيد يلقي كلمة الكويت

أعربت دولة الكويت عن ايمانها بأن إدارة الموارد البحرية وكيفية الحفاظ عليها لا تتأتى إلا عن طريق بناء القدرات البحرية، ونقل التكنولوجيا الحديثة للدول النامية، حتى تتمكن من أداء دور أكثر فاعلية في السيطرة والحفاظ على تلك الموارد.

جاء ذلك في كلمة لوفد دولة الكويت لدى الأمم المتحدة ألقاها الدبلوماسي مشعل عبدالمحسن السعيد أمام الجمعية العامة، خلال مناقشتها بند «المحيطات وقانون البحار».

وقال السعيد في كلمته إن حماية البيئة البحرية وموارها الطبيعية الحية والحفاظ عليها مسألة بالغة الأهمية، «لذا علينا اتباع نهج أكثر تكاملا، ومواصلة دراسة وتعزيز التدابير الرامية الى تكثيف التعاون والتنسيق» في ما يتصل بحفظ التنوع البيولوجي البحري، الذي يحدث بفعل تغير المناخ لأسباب بشرية وطبيعية.

وأضاف انه «من الضروري تحسين التعاون والتنسيق على جميع المستويات» وفقا لاتفاقية قانون البحار بغية معالجة جميع الجوانب المتعلقة بالمحيطات والبحار بصورة متكاملة، والعمل على تحقيق الادارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمحيطات والبحار.

ورحب السعيد بالدول التي انضمت أخيرا إلى الاتفاقية ليصل عدد الدول الأطراف فيها الى 153 دولة، وقال إن ازدياد عدد الدول المنضمة دليل على أهميتها على المستوى العالمي والاقليمي، داعيا الدول غير الأعضاء الى الانضمام للاسهام في تعزيز السلم والأمن الدوليين لما يحققه من عدالة ومساواة، تماشيا مع مبادئ الأمم المتحدة.

وأشاد بالتقدم الواضح في مجال أنشطة جميع الهيئات التي تم انشاؤها بموجب الاتفاقية، منها السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري لما لها من أهمية في تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية بوصفها الاطار القانوني المتفق عليه لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، باتخاذ جميع التدابير الضرورية لمنع تلوثها والاستخدام السلمي لها.

وذكر السعيد ان دولة الكويت سارعت في الانضمام الى الصكوك الدولية المختلفة والمتعلقة بهذا الموضوع، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام 1986، واتفاقية تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام 2002، كما انها طرف في البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري.

كما ذكر بأن دولة الكويت هي دولة المقر للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية، التي انشئت بموجب الاتفاقية الاقليمية للتعاون من أجل حماية البيئة البحرية من التلوث عام 1978، والتي تهدف الى تنسيق جهود دول المنطقة المطلة على الخليج لحماية موارد البيئة البحرية، كما انها تقوم بتنفيذ برامج مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحماية البيئة البحرية.

وختم السعيد كلمته معربا عن أمله في أن تتعاون جميع الدول الأطراف وتقوم بمساع مشتركة، ترمي الى تحسين حياة جميع الشعوب من خلال الحفاظ على الموارد البحرية والاستخدام الأمثل لها، وذلك عن طريق الامتثال بما جاء في الاتفاقيات وبما نص عليه القانون، لضمان حق الشعوب في استخدام الموارد البحرية، تحقيقا للمساواة والعدالة بما يكفل للجميع تحقيق الاستدامة البيئية المنشودة.

(الأمم المتحدة - كونا)